يقدّم منشور " السياسات الصديقة للأسرة: تصميم مكان العمل المستقبلي" أحدث الأدلة المتوفرة لدعم التوصيات المقدمة في هذا الموجز. تعطي التوصيات أربع مجموعات من السياسات الفعالة التي تمتد من فترة الحمل إلى أن يبدأ الأطفال الدراسة الرسمية. تساعد هذه السياسات على تلبية احتياجات الأهالي من الوقت والموارد والخدمات الكافية لرعاية أطفالهم الصغار، مع الوفاء بالتزامات العمل، والبقاء في وظائفهم، وتطوير/ تفجير مهاراتهم وانتاجيتهم. يبرز هذا الموجز أيضاً الأدوار الرئيسية التي يمكن أن تضطلع بها الحكومات وأرباب الأعمال والمجتمع المدني معاً في الدعوة إلى تبني سياسات صديقة للأسرة وفي تنفيذها من أجل جني المكاسب التي تعود بها هذه الاستثمارات على التنمية البشرية والاقتصادية.

الرُّمز الأربع للسياسات هي:

1. إجازة كافية مدفوعة الأجر لأولياء الأمور، في كلٍّ من الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي، لتلبية احتياجات أطفالهم الصغار. ويشمل ذلك إجازة الأمومة، وإجازة الأبوة، والإجازة الوالدية، وإجازة رعاية الأطفال الصغار المرضى مدفوعة الأجر.
2. دعم قدرة الأمهات على الرضاعة الطبيعية حصراً وذلك لستة أشهر، على النحو الموصى به في المعايير العالمية المعتمدة، ومواصلة الرضاعة الطبيعية قدر ما يرغبن في ذلك.
3. ضمان حصول جميع الأطفال على رعاية ميسورة التكلفة وعالية الجودة للأطفال، وعلى التعليم المبكر.
4. تقديم تعويضات الطفل والأجور الكافية لمساعدة الأسر على توفير الرعاية لأطفالها الصغار.

في الختام، لكي تكون السياسات الصديقة للأسرة فعالة، ينبغي تصميمها كحزمة شاملة ومتوازنة من السياسات المتعلقة بالوقت والموارد وبالخدمات كي تتضمّن عطاءاتٍ كافية، لا الوقت فحسب. ينبغي للسياسات مراعاة أشكال الأسر المختلفة والوظائف غير التقليدية، والأدوار المختلفة التي تضطلع بها النساء عاملاتٍ ومربّياتٍ. هناك حاجة الى أربعة أطراف فاعلة رئيسية لتعزيز السياسات الصديقة للأسرة تتبنّه الزوايا الأربعة لحجر الأساس: الحكومة، والشركات، والأسر، والمجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات الدولية، والنقابات العمالية، والمنظمات المجتمعية، والقطاع غير الربحي، والشبكات غير الرسمية). يمكن لـ "ماسة الرعاية" هذه أن تتوحّد لتشكّل نهجاً متكاملاً للسياسات الصديقة للأسرة. لا تمثل السياسات الصديقة للأسرة "الشيء" الصحيح فقط - ولكنها أيضاً الفعل الذكي والعادل - الذي ينبغي القيام به.

المساهمون • جمعه وصنّفه: الرئيسان: جودي هيمان وليندا ريختر • **المساهمات الفنية:** بيا بريتو، تشيمبا راغفان، إيريكا ودنغ • **الرضاعة الطبيعية: المؤلفان:** ميشيل غريسوولد وأونشالي بالمكويست، وبالتعاون مع مجموعة عمل مواجهة الأدلة التابعة للتعزيزية العالمية للرضاعة الطبيعية • **المساهمات الفنية:** فرانس بيجن، مايك ارنس، إيروم تقي • **الإجازة الوالدية: المؤلفان:** اليسون إيرل وجودي هيمان • **النوع الاجتماعي: المؤلفان:** دينيا شوبرا وميلكتسي كريشنان • **المساهمات الفنية:** شريلسي جها؛ لورين رمل • **رعاية الطفل: المؤلفان:** ايما سمان وجوان لومباردي • **دراسة الجدوى الاقتصادية: المؤلفان:** إليس كيمبر وبيريت كناك • **المساهمات الفنية:** سوباجيني جياسكاران وكريستوفر كيت • **تعويضات الطفل: المؤلف:** ميكال ساسمون • **المساهمات الفنية:** ديفيد ستيوارت وإيان أورن •

شكر خاص للمساهمين والمشاركين في "مؤتمر المفكرين: استكشاف البراهين على نجاعة السياسات الصديقة للأسرة" المنعقد في 18 نيسان/ابريل 2019 في مدينة نيويورك، فقد كان هذا المُصنّف نتيجة النقاشات المشتركة التي دارت فيه والتوصيات التي خرج بها: مايكي ارنس، أورا اداتي، فرانس بيجن، بيفرلي بيكلتو، بيا بريتو، دينيا شوبرا، اليسون إيرل، ندى العطّار، شارلوت بيتزي غورنيتزكا، ميشيل غريسولد، صوفيا هينسترووم دي لاو، جودي هيمان، إيديت هرشلد، شريسلي جها، إيديس كابمبر، كريستوفر كيت، ميلكتسي كريشنان، جوان لومباردي، إيليزبيث لولي، عايدة مانشقشاد، اصفية ميتير، سوزانا مولاندر، ساماثا مورت، آنا نيتو، رضنية ز. ناصر، تشيمبا راغفان، لورا ب. رولينغز، شاهر الشوب رجوي، انيكا رحمي، ليندا ريختر، ايجيل رولينغز، لورين رومبل، ايما سمّان، مايكل ساسمن، انيتي شريخانداي، ديفيد ستيوارت، بيجي سولو، إيروم تقي، كورنيليا والش، ان ماري ويلكوك، إيريكا ودنغ

منشورات منظمة اليونيسيف
للمية الطفولة المبكرة،
الولايات المتحدة الأميركية،
نيويورك، الفناء رقم 3، ميدان الأمم المتحدة، الرمز البريدي 10017

للاطّلاع على أحدث البيانات، يرجى زيارة:
www.unicef.org/early-childhood-development/family-friendly-policies

© اليونيسيف تموز/يوليو 2019 (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)

صورة الغلاف: © UNICEF/UNI134957/Dormino
صورة الغلاف الخلفي: © UNICEF/UN0312679/Sokol - الذي يندهي القيام به.

إظهار وتصميم المعلومات: إدريان غيرتزو

يونيسف لكل طفل

يونيسف لكل طفل

السياسات الصديقة للأسرة

تصميم مكان العمل المستقبلي

موجز عن السّياسة

لكي تزدهر المجتمعات والاقتصادات، تحتاج البلدان والشركات إلى دعم العاملين عائلاتٍ وأولياء أمور، من خلال سياسات صديقة للأسرة، تكون عوناً للأهل طوال فترة تحمّلهم أعباء فترة الحمل والانجاب وحتّى بلوغ أطفالهم سنّ الترامة. وتُعرّف السياسات الصديقة للأسرة بأنها تلك السياسات التي تساعد على تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية وتعود بالنفع عليهما معاً، والتي توفر عادةً ثلاثة أنواع من الموارد الأساسية التي يحتاجها الآباء ومقدمو الرعاية للأطفال الصغار: الوقت، والموارد، والخدمات. إن الاستثمار المشترك للأسر والشركات والحكومات في هذه المرحلة الحرجة من السنوات الأولى للحياة يضع الأساس لنجاح الأطفال في دراستهم ونجاح البالغين في العمل، ويُمكّن الأطفال والأسر من الخروج من دائرة الفقر والوصول إلى الصحة مدى الحياة.

في عام 2018، كان 75% من الرجال و48% من النساء يعملون أو يبحثون عن عمل. كما عمل الكثير من باقي النّسوة في القطاع غير الرسمي وغير المحسوب، أو في التّجارة، أو في جمع القفايات، أو بائعات جوّالات، أو أدّين أعمال رعاية غير مأجورة في المنزل، ما أبقاهنّ مشغولات في المنزل أو خارجه، بالنسبة لعالبية الأهالي في جميع أنحاء العالم – سواء كانوا آباء أو أمهات - تؤثر سياسات التوظيف المعمول بها في كلا القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وظروف العمل بشكل كبير على رفاه أسرهم. وينطبق ذلك بشكل خاص على العاملين الذين يعملون في ظروف صعبة وعلى الأسر منخفضة الدخل، حيث يكون الأطفال معرضين بشكل خاص لخطر حرمانهم من الحقوق الأساسية وعدم تمكنهم من الحصول على الخدمات الأساسية. يمكن توفير رعاية أفضل للأطفال الصغار من خلال توفير ظروف داعمة في العمل. لا تصبّ هذه الظروف في مصلحة الأطفال الصغار والعائلات فحسب، بل إنها أيضاً تحقق فوائد للشركات، نراها في عدد من المؤشرات كإنتاجية العاملين، والأرباح، والمساواة بين الجنسين، ونمو الأعمال، وسمعة العلامات التجارية، وتوظيف المواهب والاحتفاظ بها، وتحسين صحة الموظفين، والمشاركة، والروح المعنوية. وهذه السياسات مهمة أيضاً لتحسين النمو الاجتماعي والاقتصادي المُنصف في البلدان.

ومع ذلك، فإن السياسات الصديقة للأسرة، مثل الإجازة الوالدية مدفوعة الأجر، وفترات الاستراحة للرّضاعة الطبيعية، والمرافق الجيدة لرعاية للأطفال، وتعويضات الطفل، لم تصبح بعد حقيقة واقعة بالنسبة لمعظم الأسر حول العالم، حيث يفتقر العديد من الأطفال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى الرعاية والتغذية الكافية. لمعالجة هذا الوضع، اتّحدت، ولأول مرّة، وكالات الأمم المتحدة، والحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني للالتزام بتنفيذ سياسات صديقة للأسرة في العمل. لكلّ من هذه الجهات دورٌ مهم عليها تأديته، ومن خلال التعاون بينها، يمكن تحقيق ما هو أكثر مما تستطيع جهة واحدة تحقيقه. تقوم الحكومات بوضع السياسات، مسترشدة بأدلة على ما يخدم مصالح مواطنيها واقتصاداتها، ويقف القطاع الخاص السياسات الحكومية في مكان العمل، ولكنه يبتكر ويتولّى زمام القيادة أيضاً عندما تكون هناك فوائد تعود عليه. لقد تبيّنت العديد من الحكومات والشركات بالفعل سياسات وإجراءات صديقة للأسرة، ومن الأمثلة الجيدة على ذلك توفير إجازة الأمومة وإجازة الأبوة على نحو متزايد. ومع ذلك، فإن وتيرة التغيير ليست بالسرعة ولا بالقدر الكافي لمعالجة خلل التوازن الذي يسعى العاملون لتحقيقه بين العمل والأسرة. إن الأزمة العالمية في مجال رعاية الأطفال والأدلة المتعلقة بفوائد السياسات الصديقة للأسرة تدعونا إلى دعم هذه الجهود بصورة جماعية، واتخاذ إجراءات عاجلة، وزيادة الاستثمارات فيها، وتبنيها عالمياً.

يعتمد الموجز هذا على الأدلة الوافرة للفوائد الصحية والتعليمية والاقتصادية للسياسات الصديقة للأسرة ليخرج بتوصيات أربع من شأنها قلب أماكن العمل قلباً:

- من إجازة "الأمومة" إلى الإجازة "الوالدية": إنّ توفير الوقت والدعم لجميع مقدمي الرعاية الأساسيين مهماً لنماء الأطفال الصغار.
- من "البنية التحتية" إلى "الأشخاص": يجب أن تتجاوز هذه السياسات تغييرات البنية التحتية، مثل توفير ظروف عمل أكثر أماناً وغرف مخصصة للرضاعة الطبيعية، إلى نهج مُمَرْكز للاستثمار في الأسر كي تتمكّن من توفير الوقت والدعم اللازمين لأطفالها الصغار.
- من "الفرد" إلى "المسؤولية المشتركة": من الضروري أيضاً الانتقال من النظر إلى تحقيق التوازن بين العمل والأسرة على أنه مسؤولية فردية إلى كونه مسؤولية مشتركة بين الحكومات وأصحاب العمل في القطاع الخاص والأسر.
- من "الحد من الضغوط على الوالدين" إلى "تعزيز رفاه الأسرة": لقد ثبت أن الهياكل الاجتماعية وبيئة العمل تؤثر على الضغوط المرتبطة بتربية الأولاد. يمكن أن تساعد السياسات الصديقة للأسرة على تقليل ضغوط رعاية الأطفال وتعزيز رفاه الوالدين، وسيؤدي ذلك بدوره إلى أعمال تجارية أفضل، وعائلات أكثر سعادة، وأطفال أكثر صحة.

أربع نقلات نوعيّة في أماكن العمل

- من إجازة الأمومة إلى **الإجازة الوالدية**
- من البنية التحتية إلى **البشر**
- من مسؤولية فردية إلى **جماعية**
- من تخفيف الضغوط على الأهل إلى **تعزيز العافية الأسرية**

أربع رُمَز سياسات

1. **إجازة والدية مدفوعة الأجر لرعاية الطفل الصغار**
2. **دعم الرّضاعة الطبيعية**
3. **خدمات رعاية الأطفال بسيرة التكلفة، وسهلة المنال، وعالية الجودة**
4. **تعويضات الطفل**

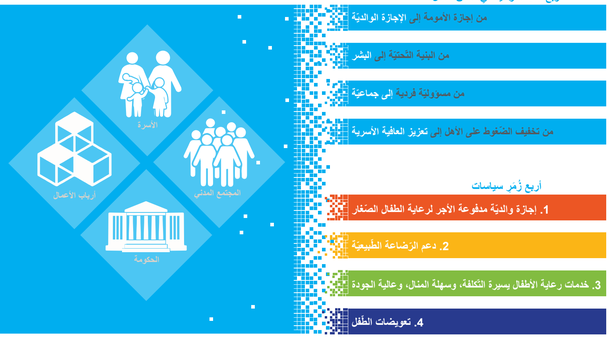

1. الإجازة الوالديّة مدفوعة الأجر لرعاية الأطفال الصّغار

السياسة الصديقة للأسرة رقم 1: الإجازة الوالديّة مدفوعة الأجر لرعاية الأطفال الرضع والمرضى

ما هي هذه السياسة؟

إجازة مدفوعة الأجر للعاملين من النساء والرجال تتضمن حماية الوظيفة، والتي تبدأ عادة قبل وقت الولادة (أو التبني في بعض البلدان)، بشأن إليها عادة بإجازة الأمومة مدفوعة الأجر، وإجازة الأبوة مدفوعة الأجر، أو الإجازة الوالدية.

ما هو الوضع الحالي؟

اشارت تقديرات منظمة العمل الدولية في عام 2014 إلى أن 830 مليون امرأة عاملة على مستوى العالم لم يُخوّلن بشكل كاف بحماية الأمومة، بما في ذلك إجازة الأمومة. ويجيل ما يقرب من ثلثي أطفال العالم الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة - حوالي 90 مليون طفل - في بلدان لا يحق لأبائهم بموجب القانون فيها الحصول على أي إجازة أبوة مدفوعة الأجر، وفق تحليل جديد للبونيسف.

أهمّيتها لصحة ونماء الأطفال والوالدين

تضمن الإجازة الوالدية مدفوعة الأجر الوالدين الوقت اللازم لتعميق روابطهم مع أطفالهم الصغار، سواء ولادة أو لمن قاموا بتبنيهم، وتلبية الاحتياجات الصحية والغذائية والتنموية العاجلة للأطفال.

- تنخفض معدلات وفيات الرّضع بنحو 3% في البلدان المرتفعة الدخل، رغم أن معدلات وفيات الرضع في هذه البلدان منخفضة بالأصل. أما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فقد تبيّن أن زيادة إجازة الأمومة مدفوعة الأجر لمدة شهر واحد يقلّل من معدلات وفيات الرضع بنسبة 13%.
- يُرجّح بشكل كبير أن تشرع النساء في الرضاعة الطبيعية على الفور، وفي الرضاعة الطبيعية حصرياً للأشهر الستة الأولى، وفي الرضاعة الطبيعية لفترات أطول من الوقت حين يحصلن على هذه الإجازة. كما تؤدي زيادة شهر واحد في الإجازة الوالدية المدفوعة للأمهات إلى زيادة مدة الرضاعة الطبيعية بأكثر من شهرين.
- يكون الأطفال أقل عرضةً للإصابة بالإسهال الدموي بشكل ملحوظ، وتزداد فرصة حصولهم على اللقاحات الضرورية. تؤدي زيادة شهر واحد في إجازة الأمومة مدفوعة الأجر إلى انخفاض بنسبة 35% في معدلات الإصابة بالإسهال الدموي.
- يضمن منح الوالدين فرصة توثيق روابطهم مع أطفالهم في هذه المرحلة الحرجة من حياة الطفل حصول الطفل على الرعاية الوقائية الأساسية والنماء الصحي في مرحلة الطفولة وطوال عمره. لدعم هذه العلاقة بين الوالدين والطفل في وقت مبكر من حياته أثر كبير على النماء الصحي طوال فترة الطفولة وحتى من الرشد.
- يشارك الآباء الذين يأخذون إجازة أبوة في الرعاية المبكرة للأطفال بشكل أكبر، ويلتقون العمل المنزلي على قدم المساواة بصورة أكبر، ويتمكنون من دعم الرضاعة الطبيعية للأمهات - ويساعد كل ذلك على تقليل اكتئاب ما بعد الولادة.

تعود كل هذه الفوائد بالنفع على النساء الصحي للطفل، ورفاه الوالدين، وزيادة المساواة بين الجنسين في الخدا القرارات داخل الأسرة، وزيادة المساواة بين الجنسين في القوى العاملة، وزيادة القوى الاقتصادية طويلة الأجل للنساء والأسر.

أهمّيتها لدخل الأسرة، وتمكين المرأة، والإدماج الجيّد، والنمو الاقتصادي

الإجازة الاقتصادية للإجازة الوالدية مدفوعة الأجر كبيرة، وتعود بالنفع على العائلات، والأعمال التجارية، والبلدان.

- تسفيد الأسر من خلال عدم فقدانها للدخل في وقت حرج عندما يول أطفالها أو تقوم بتبنيهم، حيث تتزايد احتياجات الأسر في هذه الفترة. للإجازة الوالدية مدفوعة الأجر أيضاً آثار إيجابية قصيرة الأجل وطويلة الأجل على دخل الأسرة. في البلدان المرتفعة الدخل، يرتبط كل أسبوع إضافي من الإجازة الوالدية مدفوعة الأجر بتقلل فرص عيش الأمهات العازبات في فقر بنسبة 2.4%.
- تعزيز تقدم المرأة في العمل، مما يحقق فوائد إيجابية للنساء وأرباب العمل وتحسنا في دخل المرأة والأسرة. يمكن أن تزيد إجازة الأمومة مدفوعة الأجر أجور الأمهات بنسبة واحدة إلى 5 سنوات بعد ولادة الطفل.
- تُسهم الزيادة المتأنية في المشاركة في القوى العاملة في انخفاض معدلات الاستقالة واستقالتهم عقلل جدد في أوساط الأسر الجدد، مما يُقيد الإجمالي التجاري من خلال انخفاض هذه المعدّلات، وانخفاض تكاليف التوظيف والتدريب، والحفاظ على إنتاجية أعلى للموظفين ذوي الخبرة.
- يُضيف مشاركة المرأة على قدم المساواة في القوى العاملة 12 تريليون دولار أمريكي إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام 2025. بالنسبة للبلدان التي كانت تطبّق هذه السياسات على مدى العقود القليلة الماضية، عززت الزيادات في عملة الإناث نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة تراوحت بين 10% و20%.
- بشكل عام، يرتبط توفير الحصول على الإجازة بزيادة توظيف الأمهات وزيادة دخلهن. على سبيل المثال، تشير البيانات الحديثة من الولايات المتحدة إلى أنه مع توفير الإجازة، ارتفعت أجور الأمهات بنسبة تتراوح من 10% إلى 17% وزاد عدد ساعات وأسابيع العمل. كتجربة لزيادة الاحتفاظ بالموظفات والتمسك بالعمل، يمكن للإجازات المدفوعة أن تقلل من حاجة الأسر إلى المعونة العامة. تشير البيانات إلى أن النساء اللائي لم يحصلن على إجازة مدفوعة الأجر كُنّ أقل احتمالاً للعودة إلى العمل معا أدى إلى ارتفاع تكاليف التوظيف والتدريب لأرباب الأعمال.

أهمية الإجازة مدفوعة الأجر لرعاية الأطفال المرضى

تُعدّ الرعاية التي يوفرها الوالدان أمراً بالغ الأهمية حين مرض الأطفال الصغار. فبيانات رعاية الطفل تبيّن مصمتة لرعاية الأطفال المرضى، حيث تفتقر إلى طواقم العمل والقدرات اللازمة لمنع انتشار الأمراض المعدية الشائعة. نتيجةً لذلك، من الضروري أن يأخذ الوالدان إجازة مدفوعة الأجر لرعاية الأطفال المرضى. وقد ابتكرت 119 دولة في مختلف أنحاء العالم طرقاً لضمان منح الوالدين إجازة من العمل عند مرض الأطفال. يلعب ذلك دوراً مهماً للغاية في رعاية الأطفال المرضى، والتخفيف من قلق الوالدين بشأن كل من الطفل والعمل، وضمان عدم فقدان الوالدين لوظائفهم بسبب رعاية طفل مريض.

توصيات للحكومات والأعمال التجارية

1. ينبغي للحكومات وضع وتنفيذ ورصد سياسة الإجازة الوالدية الوطنية مدفوعة الأجر التي تضمن إجازة مدفوعة الأجر لكلا الوالدين. يجب على كلّ من الحكومات وأرباب العمل ضمان تغطية الإجازة الوالدية مدفوعة الأجر، وأن يقوموا بتبليد إجازة الأبوة بنفس القدر من الأهمية مثل إجازة الأمومة مدفوع الأجر. ينبغي أن تُوفر ضمانات بإجازة الأبوة مدفوعة الأجر بالإضافة إلى إجازة الأمومة، ويجب أن يضمن كلاهما معاً حماية الوظيفة وتشجيع الرجال على أخذ إجازة والدية.
2. يجب على كلّ من الحكومات وأرباب العمل ضمان إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة 18 أسبوعاً، وإجازة أمومة وإجازة وإجازة والدية مدفوعة الأجر لمدة 6 أشهر على الأقل، بعد ولادة الطفل. ينبغي أن تكون مدة الإجازة الوالدية مدفوعة الأجر كافية لتوفير الرعاية الوالدية إلى حين توفر رعاية جيدة وباسعار معقولة للرضيع. يجب على كلّ من الحكومات وأرباب العمل السعي لتوفير إجازة مجتمعة للآباء والأمهات لا تقل مدتها عن تسعة أشهر، بعد ولادة الطفل.
3. يجب على أرباب العمل والحكومات العمل معاً لإنشاء آليات لضمان إتاحة إجازة والدية مدفوعة الأجر في كلّ من الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي. يجب توفير هذه الإجازة من خلال التأمين الاجتماعي أو أي نظام آخر ممّا يجمع النساء، بغض النظر عما إذا كان لديهن صاحب عمل في القطاع الرسمي. يجب على كلّ من الحكومات والأعمال التجارية ضمان أن يتم دفع راتب للإجازة بمعدل يكفي لتمكين جميع الآباء والأمهات من أخذها لتلبية احتياجات أسرهم.
4. يجب على كل من الحكومات والأعمال التجارية خلق التمييز على أساس الحمل، أو الحالة الاجتماعية أو العائلية، أو الإجازة المرتبطة بالمسؤولية الأسرية. يجب عليهم تطبيق هذه الحماية بشكل فعال والتعاون لتوفير التدريب للمديرين والموظفين فيما يتعلق بفهم استيفاء الموظف والإنتاجية التنزيلية على الإجازة الوالدية وإجازة رعاية الأطفال المرضى.
5. يجب على كلّ من الحكومات والشركات توفير إجازة مدفوعة الأجر لرعاية الأطفال المرضى وتطبيق نظام إجازة خاص لتلبية الاحتياجات الصحية للأطفال. يجب على الأعمال التجارية تعزيز هذه الجهود المتعلقة بالإجازة الوالدية، وتوليد أدلة على فوائدها، وزيادة الوعي بشأنها بين القطاع التجاري، وبين الموظفين، والمستهلكين، وعموم الجمهور.

© UNICEF/UN0315710/Sokol

2. دعم الرّضاعة الطّبيعيّة

السياسة الصديقة للأسرة رقم 2: دعم الرضاعة الطبيعية

ما هي هذه السياسة؟

تسمح فترات الرضاعة الطبيعية مدفوعة الأجر، وفترات الاستراحة للرضاعة خلال ساعات العمل بالرضاعة الطبيعية أو استحلاب لبن الأم في مكان العمل، وتوفر بيئة داعمة للرضاعة الطبيعية (بما في ذلك المرافق الصديقة للأمهات) ممكنةً الأمهات من مواصلة الرضاعة الطبيعية الحصرية أو التكميلية بعد العودة إلى العمل.

ما هو الوضع الحالي؟

بلغت نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر رضاعةً طبيعية حصرية على النحو الموصى به، أي أقل بكثير من هدف خطة 2030 البالغ 70%. تمثل ترتيبات مكان العمل عائقاً كبيراً أمام مواصلة الرضاعة الطبيعية بين الأسر التي ترغب في الرضاعة الطبيعية. توصي معظم الدول أرباب الأعمال بتوفير أماكن مناسبة وفترات استراحة مدفوعة الأجر خلال نهار العمل للرضاعة الطبيعية، ولكن 16% من الدول ما زالت تفتقر للقوانين اللّاسمة على هذا الشيء حتى الآن.

أهمّيتها لصحة ونماء الأطفال والوالدين

- توفر الرضاعة الطبيعية فوائد ملحوظة لصحة الرضيع والطفل والأم. هناك أدلة قوية على أن الرضاعة الطبيعية تُسهم في انخفاض معدلات الإصابة بالأمراض الحادة للرضيع والأمراض المزمنة للأطفال، وكذلك تحسين النتائج المعرفية والتعليمية للطفل. مع رفع مستوى استخدام الرضاعة الطبيعية بشكل كاف إلى المستويات الموصى بها، يمكن إنقاذ حياة أكثر من 820,000 طفل دون الخامسة.
- الفوائد المتعلقة بصحة الأم كبيرة أيضاً، بما في ذلك انخفاض معدلات الاكتئاب بعد الولادة، وتحسين الصحة البدنية، والحد من خطر الإصابة بسرطان الثدي لدى الحياة. مع زيادة حجم الرضاعة الطبيعية إلى المستويات الموصى بها، يمكن الوقاية من أكثر من 20,000 حالة من الإصابة بسرطان الثدي.
- بينما تكون فوائد الرضاعة الطبيعية أكبر ما يمكن في سياقات الدخل المنخفض، فإن فوائدها قوية في جميع الظروف وذلك نتيجة للحماية من خلال المناعة، والتمثيل الغذائي الصحي، والأمن الغذائي العام.

نتيجة لهذه الفوائد المتنقدة والمتغيّرة للحياة، توصي منظمة الصحة العالمية واليونيسف وغيرها من المنظمات بأن تبدأ الأمهات في الرضاعة الطبيعية خلال ساعة واحدة من الولادة، وبأن يحظى الأطفال الرضع برضاعة طبيعية حصرية طوال الأشهر الستة الأولى من العمر، مع استمرار الرضاعة الطبيعية، جنباً إلى جنب مع مصادر الغذاء الأخرى، من سن ستة أشهر.

© UNICEF/UN0314301/Pudlowski

3. خدمات رعاية الأطفال يسيرة التّكلفة، وسهلة المنال، وعالية الجودة

السياسة الصديقة للأسرة رقم 3: توفير رعاية للطفل ميسورة التكلفة وسهلة المنال وعالية الجودة

ما هي هذه السياسة؟

حصول الجميع على رعاية جيدة للأطفال بأسعار معقولة من نهاية الإجازة الوالدية إلى دخول الأطفال الصف الأول من المدرسة، بما في ذلك توفير الرعاية قبل الدوام وبعده للأطفال الصغار وبرامج ما قبل التعليم الابتدائي.

ما هو الوضع الحالي؟

بينما تتوفر رعاية شاملة للأطفال لدى العديد من الدول الأوروبية، فإن الوضع ليس كذلك في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (وفي بعض البلدان مرتفعة الدخل أيضاً). 40% من بلدان العالم الجنوبي التي شملها الاستقصاء غابت فيها أية قوانين ملزمة للحكومات أو لأرباب العمل بتقديم خدمات رعاية للأطفال.

أهمّيتها لصحة ونماء الأطفال والوالدين

- الأطفال الذين يتلقون رعاية جيدة ومبكرة للأطفال يكونون أكثر صحة، ويتعلمون بشكل أفضل وينفرون في المدرسة لفترة أطول، ويحصلون على مكاسب أعلى حين يصبحون بالغين.
- تُمكّن رعاية الأطفال عالية الجودة ومبيسرة التكلفة الآباء والأمهات العاملات من الوفاء بالتزاماتهم وتحقيق طموحاتهم في العمل وبأن يكونوا منتجين في عملهم وكذلك على الحفاظ على المستوى الجيد الذي يرغبون في تحقيقه كآباء في بيوتهم.

أهمّيتها لتمكين المرأة، وللأعمال التجارية، وللاقتصاد

- ترتبط رعاية الأطفال والساعات المرنة للآباء والأمهات الذين لديهم أطفال صغار بتقليل الضغوط النفسية على الوالدين، وتخفيض معدّلات التغيب عن العمل وخسارة واستقالة العاملين، وكذلك زيادة رضا الموظفين والتزامهم.
- يؤدي توفير رعاية للطفل عالية الجودة ومبيسورة التكلفة إلى زيادة مشاركة المرأة في العمل.
- يعود توفير رعاية للأطفال عالية الجودة ومبيسورة التكلفة بالنفع على الاقتصاد. حيث تشير التقديرات إلى أن زيادة عدد النساء في القوى العاملة من شأنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، على سبيل المثال، بنسبة 12% بحلول عام 2030.
- تُقدّر فوائد تحسين نماء الطفولة المبكرة، بما في ذلك من خلال رعاية الأطفال عالية الجودة وميسورة التكلفة، بعائد نسبته 7% للمجتمع على الاستثمار، وغالباً ما يكون هذا العائد أعلى بكثير.

© UNICEF/UN0292185/Sokol

4. تعويضات الطّفل

السياسة الصديقة للأسرة رقم 4: تعويضات الطفل

ما هي هذه السياسة؟

تعويضات الطفل هي عطاءات نقدية منتظمة تُقدم إلى راعي الطفل الذي/والذين يعيشون في منطقة جغرافية محددة. ويجب أن تكون تعويضات الطفل هذه جزءاً من نظام الحماية الاجتماعية للأطفال الصغار بما في ذلك الحصول على خدمات اجتماعية جيدة.

ما هو الوضع الحالي؟

يشير تحليل حديث إلى أن حوالي 35% من الأسر على مستوى العالم تتلقى تعويضات نقدية للطفل/ الأسرة، وتتراوح النسبة من 88% في أوروبا وآسيا الوسطى، إلى 28% في آسيا والمحيط الهادئ و16% في أفريقيا. يعني ذلك أن غالبية الأطفال في البلدان الأكثر فقراً، والذين يعيشون في أفقر الأسر، لا يستفيدون بعدُ من المنبع النقدية لدعم نمائهم.

ينبغي اعتبار الحدّ الأدنى للأجور بمثابة مبادرة لسياسة تكميلية لدعم الآباء والأمهات العاملين وأسرهم. لقد أثبت ذلك جدواه في التشليل الأسر من الفقر، وينبغي اعتباره جزءاً من حزمة السياسات الصديقة للأسرة.

توصيات للحكومات والأعمال التجارية:

1. يجب على الحكومات وضع وتطوير سياسات وخطط وطنية شاملة للقطاعات للماء الطفولة المبكرة بالتعاون مع قطاع الأعمال والمجتمع المدني، وذلك لتلبية احتياجات الأسر العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي.
2. ينبغي أن تضمن الحكومات حصول المجتمع على رعاية جيدة للأطفال بأسعار معقولة من نهاية الإجازة الوالدية إلى دخول الأطفال الصف الأول من المدرسة، بما في ذلك توفير الرعاية قبل الدوام وبعده للأطفال الصغار وبرامج ما قبل التعليم الابتدائي. كما يجب على الحكومات تخصيص أموال عامة بدعم من القطاع الخاص والجهات الخاصة، ودعم توفير رعاية الطفل، في المنزل وفي المراكز والمرافق المجتمعية. وينبغي أن تضمن هذه الجهود الإشراف الكامل وتنمية قدرات القوى العاملة في مجال رعاية الطفل لتلبية احتياجات الأطفال من ذوي الإعاقة.
3. بناءً على السياسات الحكومية، يجب على الشركات تقويم أي احتياجات متبقية لخدمات رعاية الأطفال، وذلك بالتعاون مع ممثلي العاملين والنقابات العمالية، والاستثمار في حلول لتلبية هذه الاحتياجات، وعند الاقتضاء، دعم تلبية أي احتياجات متبقية لدى الخاص والمجتمع المحلي.
4. يجب على أرباب الأعمال ونقابات العمال العمل سوياً لضمان توفير ظروف عمل آمنة للحوامل والمُطفلين، وتقليل ساعات العمل الطويلة وغير المتوقعة للآباء والأمهات الذين لديهم أطفال صغار، واعتماد ترتيبات عمل مرنة لتمكين الآباء والأمهات من رعاية أطفالهم.
5. يجب على الحكومات تخصيص الأموال العامة والسعي للحصول على دعم القطاع الخاص والمانحين لتطوير قدرات القوى العاملة واستدامتها في مجال رعاية الطفل.

أهمّيتها لصحة ونماء الأطفال والوالدين

- هناك 250 مليون طفل دون سن الخامسة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل معرضون لخطر عدم نمو أجسامهم كما ينبغي بسبب الفقر المدقع والجوع.
- تشير بحوث البنك الدولي في بعض البلدان إلى أن البالغين الذين عاشوا من سوء التغذية في مرحلة الطفولة المبكرة يفقدون 12% من دخلهم المحتملة بسبب انخفاض إنتاجية الفرد.
- يمكن لبرامج الحماية الاجتماعية، التي عادةً ما تشكل جزءاً كبيراً منها، أن تُحسّن من مرونة الأطفال الكلي، خاصة عندما تواجه الأسر كوارث طبيعية وغيرها من الصدمات غير المتوقعة.
- عالمياً، يعاني الأطفال، وخاصةً في الدول النامية (61% بشكل عام، و87% في أفريقيا و88% في آسيا) - لا تشغيل أجراء حماية الأمومة مما يؤثر بشكل كبير على قدرتهن على التخل دعماً لنشاتج نماء الطفولة المبكرة.

توصيات للحكومات

1. يجب على الحكومات إعداد سياسات لتوسيع نطاق التغطية السريعة للاستحقاقات النقدية لجميع الأطفال، بدءاً من الأطفال الصغار وأن تصبح لتوفير التغطية الشاملة.
2. يجب على الحكومات إجراء تحليل لتحديد المعايير المالي للتنفيذ الفعال، بما في ذلك المبلغ المخصص لكل طفل ومُراقق وعمليات الدفع.
3. يجب أن تتعاون الأعمال التجارية مع الحكومات لضمان إزالة الحواجز التي تعترض الحصول على التعويضات كي يتمكن جميع الأطفال، وخاصة الأكثر ضعفاً، من تحصيل هذه الميزة. علماً بما تتضمن الفئات الأكثر ضعفاً الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية، والمرضى أو المهمشين، والأهالي الذين قد يكونون أقل معرفة بحقوقهم وإجراءات الحصول عليها أو أقل قدرة على الوصول إليها.
4. يجب على الحكومات وضع حد أدنى للأجور بمستويات كافية لدعم الأسرة. كما يجب على أرباب الأعمال تعزيز هذه الجهود من خلال تجاوز الحدّ القانوني وإيلاء اهتمام خاص لظروف العمل ودفع أجور تجزية للعاملات في أماكن العمل لديها ولمن يعملون في سلاسل التوريد التي تتعامل معها.
5. يجب على الحكومات رصد عمليات طرح أنظمة تعويضات الطفل وكيفية الحصول عليها، وتقويم فاعليتها بالتنظام وإجراء أي تعديلات ضرورية لزيادة الفوائد الفردية والاجتماعية.

1،2. هناك حاجة إلى ستة أشهر من الإجازة مدفوعة الأجر للتشجيع ودعم الرضاعة الطبيعية الحصرية.

Kissing kids © UNICEF/UN0148747/Volpe